الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

24–28 آذار / مارس 2018

المجلس الحاكم
البند 7

CL/202/7(d)-R.1
6 آذار/ مارس 2018

تقارير عن الاجتماعات المتخصصة الأخيرة للاتحاد البرلماني الدولي

(d) (د) دورة بوينس آيرس للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية

بوينس آيرس (الأرجنتين)، 9–10 كانون الأول / ديسمبر 2017

يوفر المؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية الوسيلة التي تمارس البرلمانات من خلالها الرقابة على تلك المنظمة، ويشكل في الواقع البعد البرلماني لمنظمة التجارة العالمية.

وهي مبادرة مشتركة من الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي والمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، تزود البرلمانيين بمنتدى للتفكير في التحديات الرئيسية التي تواجه التجارة الدولية، ولتبادل أفضل الممارسات لتحسين إدارة التجارة وتعزيزها.

ونُظمت هذه الدورة بمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11)، حيث عُقدت دورة بوينس آيرس للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية يومي 9 و 10 كانون الأول/ ديسمبر 2017 وحضرها حوالي 650 مشاركاً، من بينهم ما يقرب من 300 عضو من 55 برلماناً.

أتاحت هذه الدورة للبرلمانيين الحصول على معلومات مباشرة عن إجراءات المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11)، لمناقشة وضع المفاوضات التجارية والمسائل التي تتطلب تدخل البرلمانيين مع المفاوضين الحكوميين وممثلي منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، تمكّن المشاركون في دورة بوينس آيرس من تبادل الآراء مع أقرانهم من البرلمانات الأخرى والدخول في حوار مع ممثلي المجتمع المدني.

وتم اعتماد وثيقة ختامية تلخص الإجراءات في أعقاب المناقشة وهي مرفقة بهذا التقرير.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

CL/202/7(d)-R.1

ملحق

دورة بيونس آيرس

للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية

بوينس آيرس (الأرجنتين)، 9- 10 كانون الأول / ديسمبر 2017

3

اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي

مع دعم الكونغرس الوطني للأرجنتين

فيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية (MC11)

الوثيقة الختامية

اعتمدت في 10 كانون الأول / ديسمبر 2017

1. عشية انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عُقد في بوينس آيرس في الفترة من 10 إلى 13 كانون الأول / ديسمبر 2017، نحثّ أعضاء منظمة التجارة العالمية على بذل كل جهد ممكن لتحقيق نتائج إيجابية تعزز وتوطد نظام التجارة المتعدد الأطراف، مع منظمة التجارة العالمية باعتبارها تمثل حجر الزاوية.

2. ونعتقد بأن النظام التجاري متعدد الأطراف – القائم على القواعد، المفتوح، وغير التمييزي – يلعب دوراً هاماً في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة، في خلق فرص العمل والرفاهية. وينبغي أن تكون التجارة عنصراً رئيسياً في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs). ونحن ندرك أيضاً أن التجارة يمكن أن تسبب اضطرابات إيجابية. ويجب أن تسهم الإصلاحات التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل ودعم التنويع الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي، ولا سيما في البلدان النامية.

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

3. وقد ساهمت التجارة في زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وأسهمت إسهاماً كبيراً في تعزيز مشاركتها البنّاءة في نظام متطور للقواعد العالمية. وما زلنا ملتزمين بالتعددية واستدامة دور منظمة التجارة العالمية في إطار النظام المتعدد الأطراف. ويعني تعزيز منظمة التجارة العالمية بناء قدرتها على تنفيذ إصلاحات في النظام التجاري الدولي، ومساعدة المزيد من الناس على المشاركة وتعميم فوائد التجارة على نطاق أوسع، على نحو عادل ومنصف.

4. تُعتبر التجارة الدولية أداة لدعم التنمية. و تظهر التغيرات في التدفقات التجارية مع إشراك بلدان جديدة في النظام المتعدد الأطراف، فوائد الدفاع عن النظام المتعدد الأطراف، حتى تتاح لجميع البلدان نفس الفرص لحماية حقوقها والوفاء بالتزامات تتفق مع قدراتها. وفي عام 2001، بلغ مجموع الواردات 6,320 مليار دولار أمريكي، وفي عام 2008 بلغت 16.350 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 158 بالمائة. وفي عام 2016، بلغ إجمالي الواردات 16,039 مليار دولار أمريكي بعد أن بلغ 19,000 مليار دولار أمريكي في عام 2014. وأدى الانخفاض في القيم التجارية إلى تقويض الاعتقاد بأن التجارة هي محرك النمو. وأدى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا والولايات المتحدة واليابان إلى تآكل التفاؤل بشأن فوائد العولمة وزيادة تكامل الاقتصادات. غير أن ازدياد حضور البلدان النامية في النظام التجاري الدولي كان إيجابياً، لأنه ونتيجة لذلك، هناك المزيد من التوازن والإنصاف في توزيع عملية العولمة التي تفيد النظام التجاري المتعدد الأطراف.

5. وقد جددت المؤتمرات الوزارية في بالي ونيروبي روح التفاوض من خلال الالتزامات الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية ليسير التجارة (TFA)، تبسيط قواعد المنشأ، توفير التفضيلات لصالح خدمات وموردي البلدان الأقل نمواً، والقضاء على دعم الصادرات الزراعية. وفي هذا الصدد، نشيد بدخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ في شباط / فبراير 2017، وهو أول إصلاح تجاري متعدد الأطراف وافقت عليه منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها في عام 1995، مع إيلاء الاهتمام للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والأعضاء في تنفيذ هذا الاتفاق. ولا يزال من الضروري تقديم الدعم التقني والمالي الكافي للمساعدة في تنفيذ الاتفاق. ونرحب أيضاً ببدء نفاذ اتفاق تعديل اتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية

(TRIPS) في 23 كانون الثاني/ يناير 2017 لمساعدة البلدان النامية على الحصول على الأدوية العامة بأسعار ميسورة. ونحثّ الحكومات التي لم تصدق بعد على هذين الاتفاقين على القيام بذلك بأسرع ما يمكن.

6. شهدت السنوات العشرين الماضية تقدماً استثنائياً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أحدث ثورة في طريقة ممارسة الأعمال التجارية مع المنتجات والخدمات وتبادل المعلومات، الأمر الذي أعطى دفعة قوية لزيادة الإنتاجية في الصناعة، الزراعة، والخدمات. وقد فتحت هذه التكنولوجيات الجديدة إمكانية حدوث ثورة إنتاجية جديدة من شأنها أن تحسن مستوى معيشة سكان العالم عن طريق توفير الفرص للبلدان النامية. إن التكنولوجيا هي المعرفة وتحفّز الابتكار والإنتاجية مع تحقيق شفافية أفقية وتشاركية أكبر. ومع ذلك، يُعتقد أنها من أسباب فقدان الوظائف في أنماط الإنتاج القديمة، لذلك من الضروري تصور آليات شاملة ومتوازنة لإدارة تطوير نماذج الإنتاج لتجنب التهميش والشكوك المثارة. ومن الضروري أن تسعى أدوات التنمية إلى إشراك الأشخاص المتضررين، وألا تصبح أشكالاً من المساعدة تبقيهم خارج النظام. ويعزز المؤتمر البرلماني البحث عن آليات منصفة لتوزيع الضرائب، الوصول الشامل إلى استخدام تكنولوجيات المعرفة، وإيجاد حلول للأثر المتزايد لسلاسل القيمة العالمية على الاقتصادات المحلية والريفية، بشأن مواضيع تتراوح بين التجارة الرقمية والمواضيع ذات الصلة مثل أمن الفضاء الالكتروني، ومعالجة الفجوة الرقمية من أجل فتح الفرص والإدماج الاجتماعي، مع مراعاة نواحي القلق البيئية أيضاً.

7. وقد شهد العقد الماضي انتشاراً للاتفاقات المتعددة الأطراف، والإقليمية، والثنائية. وهذه الاتفاقات قد تفتح أسواقاً في مناطق لا تغطيها منظمة التجارة العالمية إلا جزئياً. ولا يزال أثر هذه الاتفاقات على المستوى المتعدد الأطراف غير واضح. وفي حين أنها قد تعزز التحرير على المستوى المتعدد الأطراف، إلا أنها يمكن أيضاً أن تقوض تعددية يشارك فيها الجميع عن طريق تفتيت النظام. ولكن يجب أن يكون هناك اتساق وتقارب بين هذه الاتفاقات والنظام التجاري المتعدد الأطراف، وينبغي عدم تجاهل أو تقويض الدور الذي تؤديه الاتفاقات المتعددة الأطراف في التجارة الدولية. وينبغي ألا تشكل الصفقات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية في مجال السلع والخدمات عقبة أمام اختتام المفاوضات المتعددة الأطراف كجزء من برنامج الدوحة الإنمائي لمنظمة التجارة العالمية. ولا يمكن تحقيق مكاسب إنمائية حقيقية لجميع الأعضاء، الأغنياء

والفقراء، إلا إذا تحقق تقدم في هذه المفاوضات. وينبغي أن تكون التنمية في صميم المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ويجب إعطاء الأولوية لنواحي قلق ومصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وينبغي أن يواصل الأعضاء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التمتع بالمرونة عند وضع الالتزامات التجارية وكذلك عند تنفيذها. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مواصلة العمل على أن يرافق تحرير التجارة المساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وبناء القدرات.

8. ويجب على وزراء التجارة أن يستجيبوا للتحديات من خلال وضع رؤية واضحة لكيفية التغلب على الفترة الحالية من عدم اليقين، وكيفية اختتام وتنفيذ القضايا المعلقة في جولة الدوحة الإنمائية. ونأسف أسفاً عميقاً لأن التقدم في المفاوضات التجارية الشاملة كان بطيئاً جداً. ونحثّ جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على إبداء المرونة والاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي من أجل اختتام الجولة التجارية التي طال أمدها.

9. إن اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة (AoA)، الذي يقرّ في المادة 20 منه بأن التخفيض الكبير والمتدرج في الإعانات والحماية، هو عملية مستمرة تتطلب من أعضائها استئناف المفاوضات بشأن إصلاح القطاع قبل سنة من انتهاء فترة التنفيذ. غير أنه في المؤتمر الوزاري العاشر الذي انعقد في نيروبي فقط، تمت الموافقة على إلغاء إعانات التصدير بأثر فوري بالنسبة للأعضاء من البلدان المتقدمة، وبحلول نهاية عام 2018 بالنسبة للأعضاء من البلدان النامية. ويحثّ المؤتمر البرلماني جميع الأعضاء، ولا سيما الأعضاء من البلدان المتقدمة، على تنفيذ التزامات مؤتمر نيروبي والمضي قدماً في المفاوضات القطاعية على النحو المنصوص عليه في المادة 20 من اتفاقية الزراعة (AoA). ومن شأن ذلك أن يهيئ فرصاً جديدة للبلدان النامية، وتحقيق توزيع أفضل لفوائد النظام المتعدد الأطراف للتجارة الدولية من خلال تخفيض كبير وتدريجي في الإعانات الزراعية المشوهة للتجارة. ويعترف المؤتمر البرلماني أيضاً بأن الأمن الغذائي أمر حيوي بالنسبة للدول النامية، وأن قواعد منظمة التجارة العالمية يجب أن تدعم مكافحة الجوع؛ زيادة الإنتاج العالمي، ويعتبر فتح قنوات الإمداد الموثوقة بمثابة آلية مناسبة لتوفير إمكانية الحصول على أغذية آمنة وبأسعار معقولة.

10. كما نحثّ أعضاء منظمة التجارة العالمية على إيجاد حل دائم لمسألة المخزونات العامة لأغراض الأمن الغذائي تمشياً مع الولاية والجداول الزمنية وفقا للقرار الذي اتخذه المؤتمر الوزاري العاشر.

11. ويؤكد المؤتمر البرلماني أن حظر وإلغاء أشكال معينة من الإعانات لمصايد الأسماك في إطار منظمة التجارة العالمية، ووفقاً للالتزام المنصوص عليه في الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، سيكون خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الاستدامة وتنمية الموارد السمكية البحرية، مع ضبط الصيد العشوائي ومنع استنزاف هذا المورد البحري. وينبغي أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية المناسبة والفعالة للدول النامية والدول الأقل نمواً جزءً لا يتجزأ من مفاوضات الإعانات الخاصة بمصايد الأسماك التي تجريها منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة أهمية هذا القطاع في الأولويات الإنمائية والحد من الفقر وسبل العيش بالنسبة لنواحي القلق المتعلقة بالأمن الغذائي. ومن شأن وضع ضوابط لحظر أشكال معينة من الإعانات والقضاء عليها، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية، واستعراض التنفيذ، أن يساعد على تحقيق هذا الهدف.

12. أشار المؤتمر البرلماني إلى إنشاء المنتدى العالمي المعني بالطاقة الفائقة في قطاع الصلب. ونحن ندرك أن الطاقة الزائدة في صناعات الصلب والصناعات الأخرى هي قضية عالمية تتطلب استجابات جماعية. ومن المهم أن تتخذ البلدان تدابير لتجنب تشوهات الأسعار وتعزيز إعادة هيكلة القطاع على أساس التوجه نحو السوق.

13. وبالنظر إلى تزايد أهمية التجارة في مجال الخدمات في التجارة العالمية، ينبغي بذل كل الجهود لإحياء مفاوضات الخدمات في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك وضع إطار لتيسير التجارة في الخدمات. وعلينا أيضاً ضمان عدم تزايد النزعة الحمائية، ولا سيما في مجال التحرك المؤقت للمهنيين.

14. ونرحب أيضاً بالاهتمام المتزايد بين أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجالات أخرى من جدول أعمال التجارة الدولية في القرن الحادي والعشرين. فالمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME) تمثل نسبة كبيرة من العمالة، لا سيما النساء والشباب، في كثير من الاقتصادات المحلية، ولكنها تحتاج إلى اكتساب أهمية مماثلة في التجارة الدولية، وإلى مزيد من الدعم من منظمة التجارة العالمية. ويمكن للتجارة الإلكترونية أن تقلل إلى حد كبير من تكاليف ممارسة الأعمال التجارية عبر الحدود، ولا سيما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونشدد على ضرورة قيام منظمة التجارة العالمية بتعزيز سياسات محددة

لتشجيع مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على نطاق أوسع وأكثر شمولية في الأسواق العالمية. وقد أخذنا علماً بأن الاستثمار والتجارة هما محركان يعززان النمو الاقتصادي العالمي.

15. ونشجع واضعي السياسات على إدماج أهمية المرأة في سياسات الاقتصاد الكلي؛ إذ إن تمكين المرأة يمكن أن يسرع بالقضاء على الفقر.

16. وتمثل مبادرة المعونة مقابل التجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية أداة هامة لمساعدة البلدان النامية الأكثر فقراً على مواجهة العقبات المتعلقة بالعرض والعقبات المتصلة بالتجارة، والتي تحد من قدرتها على الانخراط في التجارة الدولية والاستفادة منها. ونرحب بحقيقة أن المدفوعات بلغت 39.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015، وهي آخر سنة تتوافر عنها الأرقام. وهذا هو أعلى رقم حتى الآن لسنة واحدة. ونشدد على ضرورة الحفاظ على هذا الزخم وتعظيم أثر هذا الدعم.

17. ومع ذلك، لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء تزايد أوجه التفاوت الاقتصادي، ولا سيما داخل البلدان. ويجب أن تتمتع البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، بحرية تطبيق سياسات محلية ملائمة لضمان أن تؤدي زيادة الكفاءة في التجارة إلى زيادة فرص العمل. ويجب أن تكون السياسات التجارية مصحوبة بتدابير مالية ونقدية مناسبة لتوليد فرص العمل، زيادة الإنتاجية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع. ومن الضروري وضع سياسات داعمة أخرى لتنمية المهارات ونقل التكنولوجيا، وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان النامية في هذا الصدد.

18. وندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى المضي قدماً في ترشيح أعضاء هيئة الاستئناف، من أجل ضمان حسن سير نظام تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية.

19. ويتطلب التصدي للتحديات التي تواجه منظمة التجارة العالمية استمرار مشاركة البرلمانيين. وباعتبار أن البرلمانيين منتخبين من الشعب، فإنهم في وضع يسمح لهم بالاستماع إلى، ونقل نواحي القلق وتطلعات المواطنين، الشركات، والمنظمات غير الحكومية، ومن ثم تعزيز شفافية المنظمة وتعزيز قبول الجمهور، ودعمه، من أجل تجارة عادلة ومنصفة للجميع. ونحثّ منظمة التجارة العالمية على الاستفادة الكاملة من المؤتمر

البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية، وضمان حصول البرلمانيين عموماً على جميع المعلومات التي يحتاجونها للقيام بدورهم الرقابي بفعالية، والمساهمة بشكل مفيد في السياسات التجارية التي يجب أن تشمل المشاركة النشطة في صياغة وتنفيذ سياسات منظمة التجارة العالمية، من جانب منظمة التجارة العالمية وأعضائها. ويجب أن تخضع السياسات التجارية الجديدة لتمحيصها بالشكل الملائم والدقيق في إطار مصلحة موطنيها.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

138th IPU ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS

Geneva, 24 – 28.03.2018

Governing Council
Item 7

CL/202/7(d)-R.1
6 March 2018

Reports on recent IPU specialized meetings

(d) Buenos Aires session of the Parliamentary Conference on WTO

Buenos Aires (Argentina), 9-10 December 2017

The Parliamentary Conference on the World Trade Organization provides the medium through which parliaments exercise oversight of that organization, forming, in fact, the parliamentary dimension of the WTO.

A joint initiative of the IPU and the European Parliament, the Parliamentary Conference on the WTO provides parliamentarians with a forum for reflecting on the major challenges facing international trade and for sharing best practices for the improved management and promotion of trade.

Organized on the occasion of the 11th WTO Ministerial Conference (MC11), the Buenos Aires session of the Parliamentary Conference on the WTO was held on 9 and 10 December 2017 and was attended by about 650 participants, including nearly 300 members of 55 parliaments.

It enabled parliamentarians to get first-hand information on the proceedings of MC11 to discuss the status of trade negotiations and matters requiring the intervention of parliamentarians with government negotiators and WTO representatives. At the same time, the participants in the Buenos Aires session were able to exchange views with their peers from other parliaments and to engage in dialogue with representatives of civil society.

An outcome document summing up the proceedings was adopted following the discussion and is annexed to this report.

E

#IPU138

BUENOS AIRES SESSION OF THE PARLIAMENTARY CONFERENCE ON THE WTO

Buenos Aires (Argentina), 9-10 December 2017

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the European Parliament with the support of the National Congress of Argentina in connection with the 11th WTO Ministerial Conference (MC11)

OUTCOME DOCUMENT

Adopted on 10 December 2017

1. On the eve of the 11th Ministerial Conference of the World Trade Organization (WTO), to be held in Buenos Aires between 10 and 13 December 2017, we urge WTO Members to make every possible effort to achieve positive results that consolidate and strengthen the multilateral trading system, with the WTO as its cornerstone.

2. We believe that a multilateral trading system – rule-based, open, and non-discriminatory – plays an important role in promoting global economic growth and sustainable development, in creating jobs and wellbeing. Trade should be a key element to achieving the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs). We also recognise that trade can cause positive disruption. Trade reforms must contribute to inclusive economic growth and support economic diversification, industrialisation and structural transformation, particularly in developing countries.

3. Trade has contributed to the increased participation of developing countries in the global economy and has contributed significantly to strengthening their constructive engagement in an evolving system of global rules. We remain committed to multilateralism and to sustaining WTO's role within the multilateral system. Strengthening the WTO means building its capacity to deliver reforms to the international trading system, helping more people to participate and spreading the benefits of trade more widely, fairly and equitably.

4. International trade is a tool to support development. Changes in trade flows with the incorporation of new countries into the multilateral system show the benefits of defending the multilateral system so that all countries have the same opportunities to safeguard their rights and assume obligations compatible with their capabilities. In 2001, total imports amounted to US$ 6,320 billion and in 2008 reached US$ 16,350 billion, an increase of 158 per cent. In 2016, total imports were at US$ 16,039 billion after having been at US$ 19,000 billion in 2014. The fall in trade values has undermined the belief of trade as the engine of growth. The deceleration of GDP growth in Europe, the United States and Japan has eroded optimism about the benefits of globalization and greater integration of economies. However, the increased presence of developing countries in the international trading system has been positive because, as a result, there is more balance and equity in the distribution of the globalization process that will benefit the multilateral trading system.

5. The Bali and Nairobi Ministerial Conferences renewed the negotiating spirit through the commitments of the WTO's Trade Facilitation Agreement (TFA), the simplification of rules of origin and the provision of preferences for Least Developed Countries' (LDC) services and providers, and the elimination of agricultural export subsidies. In this regard, we applaud the coming into force in February 2017 of the TFA, the first multilateral trade reform agreed by the WTO since it was established in 1995, paying attention to the particular needs of developing LDCs and Members in implementing this Agreement. Adequate technical and financial support to assist the implementation of the TFA will still need to be provided. We also welcome the Members into force, on 23 January 2017, of an amendment to the TRIPS Agreement to help developing countries access generic medicines at more affordable prices. We urge governments that have not yet ratified these two agreements to do so as speedily as possible.

6. The last twenty years have witnessed an extraordinary advance of information and communication technologies, which have revolutionized the way of doing business with products and services and of exchanging information, giving a strong impetus to the increase of productivity in industry, agriculture and services. These new technologies have opened up the possibility of a new productive revolution that will improve the standard of living of the world's population by providing opportunities for developing countries. Technology is knowledge and drives innovation and productivity with greater horizontal and participatory transparency. However, it is believed to be one of the causes of the loss of jobs in the old modes of production, so it is necessary to envisage inclusive and balanced mechanisms to manage the development of both production models to avoid marginalization and uncertainty. It is essential that the development tools seek to include affected people and do not become forms of assistance that keep them out of the system. The Parliamentary Conference promotes the search for equitable mechanisms for the distribution of taxes, universal access to the use of knowledge technologies, solutions to the growing impact of global value chains on domestic and rural economies, on themes ranging from digital trade and connected themes like cyber security, addressing the digital divide for opening up of opportunities and social inclusion, keeping also in view the environmental concerns.

7. The past decade has witnessed a proliferation of multilateral, regional and bilateral agreements. These agreements may open markets in areas only partially or not even covered by the WTO. The impact of these agreements at the multilateral level remains unclear. While they could promote liberalization at the multilateral level, they could also undermine an inclusive multilateralism by fragmenting the system. But there must be coherence and convergence between such agreements and the multilateral trading system, and the role played by multilateral agreements in international trade should not be disregarded or undermined. Plurilateral, regional and bilateral deals in goods and services should not pose obstacles to the conclusion of multilateral negotiations as part of the WTO Doha Development Agenda. It is only if there is progress in these negotiations that there can be real developmental gains for all Members, rich and poor. Development should be at the heart of multilateral trade negotiations and priority should be given to the concerns and interests of developing Members and LDCs. Developing members and LDCs should continue to enjoy flexibility both when making trade commitments as well as when implementing them. We call on WTO Members to continue to accompany trade liberalisation with trade-related technical assistance and capacity building.

8. Trade ministers must respond to challenges by setting out a clear vision on how to surmount the current period of uncertainty and how to conclude and implement the Doha Development Round’s outstanding issues. We deeply regret that progress in overall trade negotiations has been very slow. We urge all WTO Members to show flexibility and the willingness to compromise in order to conclude the trade round that has already lasted too long.

9. The Uruguay Round Agreement on Agriculture (AoA), recognizing in its Article 20 that substantial and progressive reduction of subsidies and protection is an ongoing process, required its Members to resume negotiations on sector reform one year before the end of the period of implementation. However, it was only at the 10th Ministerial Conference in Nairobi that the elimination of export subsidies was approved with immediate effect for developed Members and by the end of 2018 for developing Members. The Parliamentary Conference urges all Members, especially developed Members, to implement the Nairobi Conference's commitments and to advance in sector negotiations as provided for in Article 20 of the AoA. This can create new opportunities for developing Members and a better distribution of the benefits of the multilateral system of international trade through substantial and progressive reduction of trade distorting agricultural subsidies. The Parliamentary Conference also recognizes that food security is vital for developing Members and that WTO rules must support the fight against hunger; increased global production and the opening of reliable supply channels are an appropriate mechanism to provide access to safe and affordable food.

10. We also urge WTO Members to find a permanent solution on the issue of public stockholding for food security purposes in line with the mandate and timelines as per the decision taken at the 10th Ministerial Conference.

11. The Parliamentary Conference confirms that the prohibition and elimination of certain forms of subsidies to fisheries under the WTO, and in accordance with the commitment set out in SDG14.6 of the *Agenda 2030 for Sustainable Development*, will be an important step forward in promoting the sustainable development of marine fishery resource, while controlling indiscriminate fishing and preventing the depletion of this marine resource. Appropriate and effective special and differential treatment for developing and least-developed Members should be an integral part of the WTO fisheries subsidies negotiations, taking into account the importance of this sector to development priorities, poverty reduction, and livelihood for food security concerns. Establishing disciplines for the prohibition and elimination of certain forms of subsidies, technical assistance to developing Members, and reviews of implementation, will help to achieve this goal.

12. The Parliamentary Conference noted the establishment of the Global Forum on Steel Excess Capacity. We recognize that excess capacity in steel and other industries is a global issue which requires collective responses. It is important for countries to take measures to avoid price distortions and to promote the restructuring of the sector based on market orientation.

13. Given the growing importance of trade in services in global trade, all efforts should be made to revive services negotiations at the WTO including on a framework for facilitating trade in services. We also need to safeguard against growing protectionism particularly in the area of temporary movement of professionals.

14. We also welcome the growing interest among WTO Members in other areas of the international trade agenda of the 21st century. Micro, Small and Medium Enterprises (MSME) account for a large proportion of employment, notably of women and young people, in many domestic economies, but they need to gain similar importance in international trade and need further support from the WTO. E-commerce could significantly reduce the costs of doing business across borders, particularly for MSMEs. We stress the need for the WTO to promote specific policies to encourage more widespread and inclusive MSME participation in global markets. We take note that investment and trade are mutually reinforcing engines of global economic growth.

15. We encourage policymakers to incorporate the importance of women into macroeconomic policies; women's empowerment can accelerate the eradication of poverty.

16. The WTO's Aid-for-Trade initiative is an important vehicle for helping poorer developing Members to face supply-side and trade-related infrastructure obstacles that limit their ability to engage in, and benefit from, international trade. We welcome the fact that disbursements reached US$ 39.8 billion in 2015, the latest year for which figures are available. This is the highest figure to date for a single year. We stress the need to maintain this momentum and maximize the impact of this support.

17. However, we remain deeply concerned about growing economic inequalities, notably within countries. Developing countries, particularly LDCs, must have the freedom to apply appropriate domestic policies to ensure that increased trade efficiency results in more job opportunities. Trade policies must be accompanied by appropriate fiscal and monetary measures to generate jobs, boost productivity and promote sustained and inclusive economic growth. Other supportive policies for skills development and technology transfer are necessary and the international community should assist developing countries in this regard.

18. We call on all WTO Members to move forward with the nomination of the Members of the Appellate Body, in order to ensure a proper functioning of the WTO Dispute Settlement System.

19. Addressing the challenges facing the WTO requires the continued involvement of parliamentarians. As elected representatives of the people, parliamentarians are well placed to listen to and convey the concerns and aspirations of citizens, businesses and non-governmental organizations (NGOs), thus enhancing the transparency of the WTO and strengthening public acceptance of, and support for, fair and equitable trade for all. We urge the WTO to make full use of the Parliamentary Conference on the WTO and to ensure generally that parliamentarians have access to all the information they need to carry out their oversight role effectively and to contribute meaningfully to trade policies that must include the active involvement in the formulation and implementation of WTO policies, by the WTO and its Members. New trade policies have to be properly scrutinized in the interest of their citizens.